**بسم  الله  الرحمن  الرحيم**

**ملتقى   الضبط والحكامة  الديمقراطية**

**السيد رئيس  مؤسسة  المعارضة  الديمقراطية**

**السادة  رؤساء  الهيئات  الضبطية لجنة الصفقات  لجنة تنظيم الاتصالات   لجنة الانتخابات.   لجنة حقوق الانسان.  سلطة النقل.  سلطة الاشهار**

**السيد نائب رئيس المجلس الاقتصادي  والاجتماعي**

**السيدة الامينة  العام  المجلس  الدستوري**

**السادة رؤساء  الفرق  البرلمانية**

**السادة مديري   مؤسسات  الاعلام  العمومي   والخاصة**

**السادة ممثلي  المجتمع  المدني**

**ايها  السادة والسيدات**

 باسم  السلطة  العليا  للصحافة و السمعيات  البصرية،شكرا  لكم  على تشريفنا  بالمشاركة  وخالص  الامتنان  لكم  على تكريمنا  بالتجاوب

نلتقي   اليوم  في افتتاح  فعاليات   ملتقى  الضبط والحكامة  الديمقراطية الذي يجمع  هيئات  الضبط  ببلادنا

 و يمثل  عنوان  الملتقى  فرصة   لمساءلة   الطابع  المؤسسي   لهذه  الهيئات الضبطية  في  تطلعه  المشروع   لتحقيق الغاية  البنيوية في تجسيد  الحكامة  الامثل   وتوطيد  المعطي  الديمقراطي  ، الذي تمثل هذه  المؤسسات  احدى ثماره  وواحدة من اهم  ادوات تدعيمه   بما يتطلبه  عملها  من   شفافية و عدل وبما  تقرها قوانينها  المؤسسة  من ترتيبات    لضبط  الحقوق  والحريات   في  مناخ تنافسي

 نجتمع  اليوم في ملتقى الهيئات الضبطية   الذي  سنستمع  خلاله  للقائمين  على  الصفقات   والمنظمين  للانتخابات  والمكلفين  بضبط الاعلام والاشهار  والنقل  و المشرفين  على ملف حقوق  الانسان ، وما  كل هذه  المجالات  في الحقيقة   إلا ضبطا  لحقوق   الانسان متعدد  الابعاد   في مختلف   تجلياته  انسانيته  و  مواطنته  وتصرفه بشؤون حياته  وحقوقه  الاقتصادية  السياسية  الاجتماعية    وفي كل صفاته  مواطنا  قاريا  مشاهدا  فاعلا اقتصاديا      ناخبا  مستهلكا   ينتظر الحق والعدل  والشفافية   في كل هذه  القطاعات

ايها  السادة و السيدات

خارج  اثارة  الشعور بوحدة  الانتماء   في ظل تعدد مجال  التدخل   سيوفر  الملتقى   فرصة  لتقديم  الهيئات  الضبطية  لجمهورها   وسيمثل سانحة لمساءلة  الجمهور   لمؤسسات  تنظيمه  ولكن كذلك لاستشراف  الاليات  الانسب   لتامين  التنسيق  بين هذه  الهيئات وعيا بالمشترك  الضبطي   وسعيا  لاستثماره

 والحقيقة  ان مؤسساتنا الضبطية  حققت بوجودها  ومسارها   مكاسب  نوعية  لاصلح الحكامة الديمقراطية  دون ان  تتعالى على النواقص الخاصة  بالمسار  والحكامة والمعوقات الذاتيةو الموضوعية   وهي بذلك تستحق  التدعيم والتعضيد توطيدا للمكاسب وتجاوزا للمصاعب

 كما ان صوره  مؤسساتتا  الضبطية  كثبرا ما   تكون  غائمة   في اذهان  المستهدفين الذين يتدرجون  في ظل ضبابية  الرؤية  بين  تضخيم للدور  وانفجار للتطلعات  حيال  هذه  المؤسسات  وبين  وتقزيم  للجهد  وغياب  للانتظارات

 وفي الحالتين    ينتج  الامر  مقروئية  اقل  هي نتاج خالص  لصمت  وتحفظ   تفرضه   متطلبات  التنفيذ  و ضمور   لمنسوب  الانفتاح  كانت تقتضيه طبيعة  عمومية  المهمة وهكذا    لا يكون  الاطلاع  علي  طبيعة  اطلاع  او الاطلاع عمل  هيئاتنا   الضبطية  كافيا   في ظل تداخل  مجمل هذه  العوامل العوامل  الذاتية والموضوعية ،

ايها  السادة والسيدات

يمثل التنظيم آلية حكامة نوعية لدمقرطة الحياة السياسية وتحرير الاقتصاد تتجسد في تنازل الدولة عن بعض من صلاحياتها التنظيمية في التسيير المباشر لبعض مجالات الاقتصاد و الإدارة والاعلام و الحياة العامة وإسناد تلك المهام لهيئات مستقلة مراعاة لخصوصية الحقول و طلبا للمزيد من دمقرطة المسار ونجاعة الاداء و تكريس القيم التشاورية والتشاركية ومبادئ الشفافية والعدل .

 وهكذا مثل إنشاء هيئات الضبط والتنظيم انتقالا من مرحلة الاحادية الى فضاء  التعددية  وتحرير قيم المنافسة  وشكل  مسعى    لتكريس  التدبير   السديد والحكيم  بما يقتضيه  من  قيم  المشاركة ومبادئ العدل  و بما يفرضه من متطلبات  التوافق  في التشكيل  والمحاسبة في التنفيذ   واقامة  الحكامة  الامثل  في النهاية   لتدبير   موارد  الدولة   وصولا لتنمية  مستدامة عادلة متوازنة

وتتملك هذه الهيئات السلطة العمومية للقيام بمهامها وللاضطلاع بتكريس قيم العدل و المساواة والتوازن الضروري لسير المجتمع ومؤسسات ومرافق الدولة في ظل مناخ تنافسي تعددي.

وفي الحقيقة فان تقاسم الاهداف والمقاصد بين هيئات الضبط ببلادنا يجب أن لا يغفل التنوع في مجالات تدخلها وهو ما يعكس تعددا في آليات الضبط بحساب المجال ووحدة في طبيعة الانتماء للعائلة الضبطية الواحدة في الوقت ذاته .

 وتبعا لتجذر أداء المؤسسات الضبطية ببلادنا وضمن  مقاربات  تطوير واصلاح يحق لنا التساؤل عن حصيلة العمل الضبطي ببلادنا مكاسبه ومصاعبه والتحديات التي تفتح أمامه و الفرص التي تتاح له ومدى الترابط الحاصل بين تجذير هذه الهيئات وتكريس الحكامة الديمقراطية ببلادنا، فضلا عن مساءلة طبيعة النصوص الاساسية المنظمة لهذه الهيئات مقارنة بماضيها وحاضرها واستشراف أنجع السبل للتمكين لها .

 وسيكون تدارس ونقاش هذه الاشكالات مثريا لمجموع السلطات الضبطية التنظيمية  اذ سيمكن من استعراض واستثمار التجارب المعيشة وتوضيح افضل الممارسات في المجال التنظيمي وتأكيد وحدة هذه المؤسسات وتأمين رؤية مقبولة لصلاحياتها وجهودها لد ي الرأي العام ولتعاونها وانفتاحها على  الشركاء الرسميين والمجتمعيين فضلا عن صياغة المقترحات الكفيلة بتعزيز تجذر هذه الهيئات  وتأمين اضطلاعها بمسؤولياتها وترقية أدائها ،

وسيتيح الملتقي لرؤساء هيئات الضبط  تقديم عروض مفصلة ومحينة   حول مؤسساتهم مكاسبها وتحدياتها والآفاق التي تفتح أمامها في السياق  الحالي كما  سيسمح باستعراض تاريخ الضبط بموريتانيا ودوره في تعزيز الحكامة الديمقراطية  وسيكون مناسبة لتوطيد استقلالية هذه المؤسسات والتمكين لها سواء بإدخال العمليات الاصلاحية او توطيد مكانتها كمؤسسات الضبط والتنظيم.

وعلى مستوي الضبط  الاعلامي  ستقدم عروض حول  الحصيلة  والتحديات   واخرى حول الاصلاح الاعلامي يالذي اطلقته  السلطات  العمومية بعد تشكيل رئيس  الجمهورية السيد  محمد  ولد الشيخ  الغزواني للجنة الوطنية  لاصلاح  قطاع الاعلام   التي تعكف  الحكومة  حاليا علي تنفيذ  توصياتها  مقترحاتها  و  من شانها  تحقيق تحول ايجابي   في المجال الضبطي بعد مراجعة القانون المنشئ للسلطة العليا  بما يكفل  توسيع  الصلاحيات وتفعيل  الاداء وتامين تمثيل  الجسم الصحفي  و الطيف  المعارض  في الهيئة  القيادية  للسلطة العليا

  على  ان  تتبع  العروض  المتنوعة بنقاشات  مثرية  تتم حوصلتها  في نهاية  اليومين لاستعراض المشترك الضبطي وتقديم التقييم والتوصيات والمقترحات.

واملي  كبير  ان  تتوج   العروض  التي سيقدمها  الخبراء   ورؤساء   المؤسسات   الضبطية   وتفاعل  الحضور من المعنيين والمهتمين   بتقديم  مساءلة شفافة   لاداء  هذه  الهيئات  تضمن    المزيد  من رؤية عمل هذه المؤسسات وتفهم ادوراها      وتحسين  نجاعتها   وتامين انفتاحها وصولا  لتحقيق  امثل لما وضعت له تكريسا  للديمقراطية والنجاعة و قيم  العدل  والشفافية   والديمقراطية

مجددا  لكم  الشكر ومتمنيا  لا عمالنا  النجاح   والتوفيق   والسلام  عليكم  ورحمة الله